

القبيلة في ليبيا بين الولاء الداخلي و الاستقطاب الاقليمي The Tribe In Libya Between Internal Loyalty And Regional Polarization

عياشي سلمى¹، فاتح شيباني²

¹ كلية العلوم سياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، selmaayachi34@gmail.com

² كلية العلوم سياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، ch.fateh13@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/04/27

تاريخ القبول: 2023/05/29

تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

تعتبر القبيلة معطى اساسي في تركيبة المجتمع الليبي بحيث تلعب دورا فعالا في إحداث التوازنات السياسية والاجتماعية في المجتمع الليبي، إذ تمثل الهوية والانتماء بالنسبة لليبيين على اعتبار انها لعبت دورا ايجابيا في فترة الاحتلال وتأرجح دورها بعد ذلك بين التوظيف والتهميش الايجاب و السلب حسب مطالع النظام. ليشكل بذلك التحالف القبلي محور النظام السياسي بالاعتماد على شيوخ وأعيان القبائل في تطبيق الأجندات السياسية و امتصاص الغضب الشعبي. من جهة أخرى أدى ترسيخ الفكر القبلي في الذهنية المجتمعية و السياسة الليبية دورا حيويا في تحديد الخارطة السياسية وعطل مشروع بناء دولة مؤسسات مدنية تستجيب لمتطلبات الدولة الحديثة. لتشكل بذلك ليبيا أرضية سائحة لاستقطاب الدولي والإقليمي الذي حول ليبيا لساحة تنافس وتبادل الأدوار حسب ما تقتضيه المصلحة الاقتصادية بالدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية: القبيلة – التركيبة الليبية – الولاء القبلي – الاستقطاب الاقليمي – القرار السياسي

Abstract :

The tribe is considered an essential factor in the composition of the Libyan society, as it plays an effective role in bringing about political and social balances in the Libyan society, as it represents identity and belonging for the Libyans, given that it played a positive role during the occupation period, and its role then oscillated between employment and marginalization, positive and negative, according to the regime's insights. Thus, the tribal alliance forms the axis of the political system, relying on the sheikhs and notables of the tribes in implementing political agendas and absorbing popular anger. On the other hand, the consolidation of tribal thought in the Libyan societal and political mentality played a vital role in defining the political map and disrupting the project of building a state with civil institutions that respond to the requirements of the modern state. Thus, Libya constituted a touristic ground for international and regional attraction, which turned Libya into an arena of competition and exchange of roles, as required by the economic interest in the first place.

Keywords: Tribe – Tribal Stricture – Tribal Loyalty – Regional Polarization – Political Decision.

1. مقدمة:

أدت مجموع الانتفاضة الشعبية في عديد البلدان العربية لتحولات مست البنية السياسية والاجتماعية لتلك الدول، لتعكس على دول الجوار والساحة الدولية بتداعيات متفاوتة التأثير متعددة المجال. الأمر الذي أدى لدراسة تشابه الأسباب والدوافع واختلاف الآثار والنتائج لمختلف ثورات الربيع العربي، وهو ما يدل على الدور الذي لعبته البنية الاجتماعية ومكوناتها في عملية التغيير والتي صنعت الفارق بين الثورة الليبية مقارنة بالثوريين التونسيين والمصريين. ويرجع ذلك لطبيعة نظام الجمهورية الذي حكم ليبيا أربعة عقود غيب فيها مظاهر العولمة الحديثة من تغليب للمؤسسات ومنع لأي تنظيم مدني وتكريس لمنطق القبيلة العشائرية على حساب الانتماء للدولة القومية.

تبني القذافي أسس فكرية هدفت للحفاظ على مركزه وسلطته، حيث ارتكز في تعزيز سياسته على المعطى القبلي بالقدر الذي ساهم في استمرار حكمه لعقود من خلال شراء ولاء القبائل مقابل امتيازات وإقصاء كل من يعارضه. ليتجسد بذلك التهميش والتمييز بين قبائل الشرق والغرب ويكون هذا التمييز من بين مسببات الانتفاضة الشعبية بحثا عن أطر مؤسساتية مبنية على قاعدة دستورية تكفل حقوقها، و بيئة سياسية قادرة على احتواء التنوع القبلي وتحقيق الاندماج تحت بوتقة دولة وطنية ذات هوية توافقية تحقق الانتماء الوطني، بعيدا عن الانقسامات القبلية والمناطقية التي توفر أرضية سانحة للتدخل والتوغل الأجنبي في الشأن الليبي.

يقدر ما لعبت القبيلة دورا في استمرار حكم القذافي غير أن تبعات المرحلة الجماهيرية على البناء المجتمعي استمرت حتى المرحلة الاستقلالية، حيث شكلت الهويات الفرعية للقبيلة و العشيرة على حساب الهوية الوطنية الجامعة والولاء المناطقي على حساب الولاء للدولة تحد لقيادة المرحلة الانتقالية في تحقيق مسار يكرس لدولة مدنية ذات أسس ديمقراطية تغيب فيها مظاهر الصراع والتوتر بين الفرقاء الليبيين. وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية كيف أثرت إشكالية الولاء القبلي على طبيعة الأزمة الليبية داخليا وخارجيا؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية كالتالي:

- ما خصوصية التركيبة القبلية للمجتمع الليبي؟
 - كيف أثر المجتمع الليبي على عملية الانتقال لدولة مؤسسات؟
 - ما مدى استقلالية القرار السياسي للقبائل في ظل التجاذبات الداخلية والإقليمية؟
- وللإجابة على الإشكالية وضعنا فرضيات مفادها:
- كلما كان القرار والولاء السياسي للقبيلة مستقلا عن التجاذبات الخارجية والانقسامات الداخلية كان مسار الأزمة الليبية قريب لتحقيق توافق داخلي يكرس لدولة ذات مؤسسات سيادية.
 - إن استقلالية القرار القبلي وتوظيف المعطى القبلي من طرف فواعل إقليمية متوقف على دور السلطة القائمة في احتواء مختلف مكونات المجتمع الليبي ودمجها في مكون وطني توافقي يحقق بداية بناء دولة ديمقراطية.

مناهج الدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع مجموعة من المناهج لمعالجة وتحليل أهم الجوانب المتعلقة به، فمنهج دراسة حالة ساعدنا على التعمق في خصوصيات التركيبة المجتمعية القبلية في ليبيا ودورها في إدارة الأزمة الليبية ، وكيفية فرضها سياسيا واجتماعيا في فترات سابقة للانتفاضة الشعبية ودورها في فترة ما بعد سقوط القذافي وسط استقطاب إقليمي أثر على دورها السياسي داخليا.

المنهج التاريخي: تم توظيفه في دراسة الخلفية التاريخية للقبيلة الليبية بتنوعها واختلافها وكذا تتبع مسارها التفاعلي خلال فترات مختلفة من تاريخ ليبيا لإبراز حدودها السياسية والاجتماعية لاسيما في الفترات الراهنة ، حيث تستمر الذهنية القبلية في تشكيل تحد لبناء دولة ديمقراطية خاصة في ظل الاستقطاب الإقليمي.

المنهج الوصفي: والذي بدوره يساعد على جمع المعلومات الداخلية عن مكونات المجتمع الليبي والتحولات التي طرأت على أنظمة الحكم في ليبيا ومدى تأثير التوجهات القبلية على سيرورة الأزمة الليبية.

كما تم اعتماد اقتراب الدولة والمجتمع والذي يساعد في البحث عن تفسير العلاقة البنيوية للدولة ومختلف التكوينات المجتمع سواء كانت حالة سليمة أو حالة صدام بالتركيز على الحالة الليبية التي تتميز بالاقتصاد الانتقائي والاحتكار السلطوي.

أهداف الدراسة:

- الإحاطة بإشكاليات ومحددات القرار السياسي للقبيلة الليبية ودورها في بناء الدولة وطنية بعيدة عن الاستقطاب الإقليمي والدولي.
- التركيز على قيمة علمية مفادها إظهار إمكانية توحيد الصف الداخلي القبلي في ليبيا في بناء دولة ديمقراطية مع الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية التقليدية.
- تتبع المسار التفاعلي للقبائل في مختلف مراحل الحكم للدولة الليبية والوقوف على أدوارها السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية ورصد أبعاد تفاعلها ومدى تأثير ذلك على سيرورة و تعقيد الأزمة في ليبيا.

ولدراسة الموضوع قسمت بحثي لثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: قراءة في خصوصية التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.

المحور الثاني: الدور الداخلي للقبيلة في ليبيا.

المحور الثالث: المعطى القبلي في ظل تحاذبات القوى الإقليمية.

2. قراءة في خصوصية التركيبة القبلية للمجتمع الليبي

1.2 النزعة القبلية في ليبيا:

تعتبر القبيلة في ليبيا عن تراث تاريخي عريق لم يغيب عن أرضها منذ القدم حيث استطاعت هذه الوحدة الاجتماعية متأثرة بمجموع التحولات التي عرفتتها الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أن تصحب كل مراحل تاريخ ليبيا، حيث ظهرت في ظل ظروف انعدام الأمن والحماية إذ برزت الحاجة

للتوحد في إطار القبائل، مما أدى لتكوين النواة الأولى للدولة الليبية كجزء من بلدان المشرق العربي وأجزاء واسعة من إفريقيا. (عمر ع.، 2011، صفحة 11)

تعرف القبيلة بالرابطة العصبية التي تحدد ولاء الفرد لجماعته الذي تربطه بها روابط جغرافية واجتماعية وسياسية، حيث يساهم عامل الإقليم والقرابة في تعزيز أسس النسب الواحد الذي يتطور بفعل الاحتكاك و التقارب لتشكيل عادات وأعراف تحكم الأبنية الاجتماعية للمجتمع التقليدي، لا سيما في ليبيا المتمثل في القبيلة والعشيرة. وتعتبر القبيلة بذلك عن ترابط مجموعة أفراد روحيا وعرقيا وإيديولوجيا وصولا للعصبية القبيلة التي تحقق الانتماء للجماعة دون غيرها. ويبرز دور القبيلة في توفير الحماية والأمن لأفرادها ضد أي تهديد خارجي وتعد هذه مسؤولية زعيم القبيلة بالدرجة الأولى من خلال درء الخطر من قبل أي كيان قبلي أو عشيرة أخرى أو حتى من قبل سلطة مركزية في الدولة. (نورالهدى، 2017، صفحة 140)

تعتبر ليبيا عن دولة ذات طابع قبلي بامتياز بالنظر للتنوع القبلي فيها ، حيث اعتبرت القبيلة النسيج الاجتماعي الوحيد الذي يضمن الوحدة الوطنية و الحصن المنيع ضد التهديدات الخارجية خاصة ما تعلق بمساندة مخرجات النظام والالتفاف حول سياسته لتحقيق الأهداف المطلوبة .وتعكس الحالة الليبية تجذر المعطى القبلي في المجتمع الليبي كما تعكس ايضا التداخل بين الحضر والبدواة وكذلك بين مجتمع القبيلة والدولة، فهذا التداخل يعد تاريخيا كما أن عدم الفصل بين المجتمع التقليدي المتمثل في القبيلة والمجتمع الحدائي السياسي الممثل في النظام القائم وذلك لتطابق الرؤى والأفكار أدى لاندماج القبيلة في النظام السياسي بصورة آلية. و يرجع ذلك لاعتبارات تخص الطابع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لليبيا. (عمار، صفحة 101)

وبناء على العلاقة البينية للقبيلة بالسلطة استعملت القبيلة كبناء سياسي وليس كتتنظيم اجتماعي محلي بغية كسب الولاء القبلي أفقيا وعموديا حفاظا على استمرارية النظام القائم وشراء للسلم الاجتماعي، وذلك عن طريق تجنيد القبائل وفقا لسياسات عمد النظام من خلالها لاحتواء العنصر القبلي بضمان التزامه لتوجيهات وتعليمات السلطة الحاكمة لمجابهة خطر الدول الكبرى وحماية الوحدة الليبية عن طريق التوحد والانسجام في القرارات وردود الأفعال.

لقد شكلت القبيلة ركيزة المجتمع الليبي ولعبت دورا في الحفاظ على التوازنات السياسية والاجتماعية للبلاد وظلت البنية الاجتماعية الأكثر تفاعلا وقدرة لاستقطاب الأفراد وتوجيه سلوكاتهم السياسية في ظل انعدام لتشكيلات المجتمع المدني من مؤسسات وجمعيات وأحزاب كان من المفترض أن تمثل أسس الجمهورية الليبية. (الوناس، 2019، صفحة 25)

2.2 إشكالية التنوع القبلي وتحقيق هوية الوطنية:

يعتبر التعدد القبلي خاصية المجتمع الليبي بحيث تمثل القبيلة فيه مظلة اجتماعية تتعايش فيها الجماعات، إذ أنه يمكن تواجد أفراد ذو أصول أمازيغية وعرب وآخرون ذو أصل إفريقي داخل قبيلة واحدة والتي تلعب دور الحامي لحقوق أفرادها. حافظ النظام القبلي على الهوية الفرعية المتمثلة بالقبيلة في مقاومة للأطماع الأجنبية وذلك استنادا لرابطة القرابة والنسب والصلات التفاعلية بين القبائل بفعل المصالح المشتركة، فتلك الرابطة -النسب - تعد ركيزة النظام القبلي بفضلها يتم تحقيق التعايش. فالقبيلة بذلك لها مقومات الحكم المحلي الأمر الذي يجعلها في غنى عن الدولة غير أن الأخيرة وظفتها لحماية وجودها واستمرار بقائها. (بغدادى، 2000، صفحة 204)

يقوم المجتمع الليبي على الظاهرة القبلية بحيث تتميز تركيبته بشدة الانتماء الفردي للقبيلة، بحيث أن أغلبية السكان الليبيين بما يقارب 90% عندهم شعور الانتماء للقبيلة. ويصل عدد القبائل إلى حوالي 150 قبيلة يمتد جغرافيا عبر الحدود وتتداخل مع بعض الدول الإفريقية كالجنازير، مصر، تشاد، النيجر، حيث تغلب نسبة القبائل العربية فيها 97% منها بينما يشكل الأمازيغ نسبة 3% فقط. تتوحد مجموع القبائل في اللغة والديانة الإسلامية لكنها تتمايز من حيث العرق والأصل استنادا لرابطة الدم الأمر الذي يترجم في تفاوت المستوى المعيشي إضافة إلى تأثير العوامل التاريخية والجغرافية في تمركز القبائل شرقا وليس غربا وهي المعادلة التي ينتج عنها التنوع القبلي في المجتمع الليبي.

و يمكن ايجاز أهم القبائل الليبية كالتالي:

1. الأشراف: ينتشرون في معظم البلاد خاصة في مدينة ودان وزويلة وسط البلاد.

2. الورثلة: يتوزع أفرادها على منطقة فزان والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس وكذلك أجزاء بمناطق بنغازي وسرت.

3. القذاذفة: قبيلة القذاذي تعد أكثرها تسلحا لاعتماد الأخير عليها في الحماية، تتمركز في طبرق وبنغازي، سرت، طرابلس، وغريان والزاوية الغربية.

4. ترهونة: تتمركز في منطقة ترهونة الجنوب الغربي لطرابلس، ينتمي إليها الكثير من أفراد القوات المسلحة.

5. المقارحة: تتمركز في واد الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا.

6. الزناتة: تتواجد في الزنتان بمنطقة الجبل الغربي، وهي قبيلة أمازيغية تنفرج لدول المغرب العربي.

7. الطوارق: وهي كذلك قبيلة أمازيغية في الصحراء الكبرى، تتوزع على عدة دول افريقية كالجنازير ومالي.

8. قبيلة العبيدات والبراعصة والعواقر والمصامير: تتواجد في أقصى الشرق الليبي لمنطقة الجبل الأخضر.

9. قبيلة أولاد سليمان: تتمثل في مجموع قبائل صغيرة المتواجدة في أقصى الشرق الليبي بالجبل الأخضر.

(Antonio, 2018, pp. 16–18)

10. قبائل التبو: أمازيغية الأصل تقطن كل من القطرون في الجنوب، الكفرة في جنوب شرق طرابلس، غدامس و أوزور.

11. قبائل اولاد علي: هي قبائل ذات أصل عربي تمتد على طول الحدود الشرقية وتتداخل مع القبائل المصرية المتواجدة في الصحراء.

القبائل	الجهات	القبائل	الجهات
الأمازيغ	39	لعبيدات	39
اولاد سليمان	39-64	القذاذفة	66
البراعصة	39_64	المقارحة	39
ورفلة	66_80	التبو	39
الطوارق	39	الزنتان	39_51_80

المصدر: المنصف الوناس: الشخصية الليبية: ثالثا القبيلة و الغنمة و الغلبة 2014: 109_ 110



http:// : qabilaa . com

خريطة توضح أبرز القبائل الليبية

إن الإرث القبلي متوغل في الحياة السياسية الليبية من خلال استغلال القبيلة وتحالفاتها باعتبارها الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم ، تفاديا لأي تمرد أو معارضة على النظام

القائم. جاء هذا في ظل غياب للجمعيات والأحزاب المنوطة بلعب هذا الدور فالبناء السياسي الليبي في فترة الجماهيرية قام بتوظيف القبيلة بما يخدم مصالحه، لكن هذا لم يطبق على جل القبائل فالقذافي اعتمد منطق التفرقة وإثارة النعرات بين القبائل، حيث منح القوة لبعضها وأدخلها في أسس نظامه والأمر يتعلق بقبيلة القذاذفة والمتحالفة بدورها مع قبيلتي المقارحة والورفلة والتي استند إليها القذافي طوال فترة حكمه لتوفير الحماية والأمن له مقابل حصولها على امتيازات من موارد مالية من جهة وثقل سياسي استحق تسليط الضوء عليها إعلاميا. (خلف، 2011، صفحة 31) أما ما تعلق بالقبائل الأخرى الغير المنصاعة لسياسته انتهج سياسة العقوبات الجماعية بنفي زعماء القبائل أو سجن بعض أفرادها ناهيك عن التضيق الاقتصادي والاجتماعي المفروض عليهم.

وفي هذا السياق فإن نظام القذافي هو من رسخ للانقسام القبلي بهدف مواصلة سيطرته على الشعب الليبي، فغياب التنظيمات السياسية التي تقوم بدور الوسيط بين مكونات المجتمع والسلطة القائمة يجعل مهمة الاندماج صعبة قياسا لحالي مصر وتونس. الأمر الذي يستلزم نخب وقيادات وطنية تحقق المسار التنموي عبر بناء دولة مؤسسات. ففكر القبيلة لا يعني بالضرورة العداء والتعارض مع الدولة فالقبائل يمكن لها التعاقد على قيام الدولة. (عبيد، صفحة 31)

بالحديث عن الأقليات في ليبيا يوجد عدد قليل منها رفض نظام القذافي الاعتراف بها خشية تشكيل أي مركز سلطة موازيا لسلطته خاصة في حالة ما إذا تم الاعتراف بها. يشكل أمازيغ ليبيا الأقلية الأكثر أهمية حيث كانت تقطن زواوة واعتبرتها مركزا لها لكن ونتيجة للتطورات التاريخية انتقل مركزهم للمناطق الداخلية في طرابلس مع بقاء مجموعات منهم في جبل نفوسة وزواوة. هذا بالإضافة إلى أقليات البدو التي تقطن الصحراء معظمهم في الواحات الصحراوية للغات، غدامس ومرزوق في الجنوب الغربي. أما التبو يتواجدون بشكل رئيسي في سلسلة جبال 'تبيسي' على الحدود بين جنوب ليبيا وشمال التشاد، ومع تزايد أعدادهم عبروا إلى الجنوب الليبي واستقروا في عدة مناطق كالکفرة أين ظهرت عدة صدامات بينهم وبين القبائل العربية المتواجدة في المنطقة. (الحيان، 2010)

تعتبر الهوية عن منظومة من الخصائص والعناصر المادية والمعنوية المكونة لوجود شيء ما والتي تميزه عن باقي الأشياء الأخرى بصورة عامة، وتنقسم هذه العناصر والخصائص المكونة لهوية ظاهرة ما لعامة تشترك معها الهويات الأخرى وخاصة تنفرد بها على باقي الأشياء. ويحدد "صامويل هنتغتون" منطلقات تصنيف الهوية من سمات شخصية كالعمر السلالة، ولسمات إقليمية وثقافية أو سياسية كالأحزاب الإيديولوجية، اقتصادية وأخرى اجتماعية تتعلق بالمكانة والأدوار الاجتماعية. (هنتغتون، 2005، صفحة 44) أما ما يتعلق بأزمة الهوية فهي تتجسد عند الشعور بعدم الانتماء فتتولد حالة شعور بالإقصاء تصعب انصهار كافة الأفراد في كيان موحد يتجاوز انتماءاتهم التقليدية لتحقيق بناء مجتمع موحد يضمن الانتماء الوطني. وهو الأمر الذي ينطبق على الحالة الليبية باعتبارها دولة ذات بنية اجتماعية متعددة القبائل ساعدت عدة عوامل مجتمعة في خلق أزمة هوية في المجتمع الليبي، فنجد السياسات الاستعمارية التي عملت على اغتراب الفرد الليبي من خلال فرض ثقافة المستعمر ولغته والتي توجت بخلق نخبة متشعبة بالقيم الحضارية الغربية، ما زاد في حدة الاضطراب الثقافي وغياب الاتفاق على حول القيم الأساسية. (الكواري، 1995، صفحة 95)

كذلك تعاني ليبيا من تجذر الانتماءات العشائرية والطائفية والقبلية والتي بدورها تتنافى مع الشعور بالهوية الوطنية، وهنا تطرح الإشكالية الهوية والانتماء هل انتماء قومي أم وطني يتجمع داخل القطر الواحد أو انتماء محلي ينسب للقبيلة والعشيرة. مما يعبر عن عدم قدرة السلطة القائمة في ليبيا عن إيجاد أرضية مشتركة تجمع التكوينات المتعددة داخل المجتمع. فعندما تنفصل السلطة عن المجتمع ويصبح الفرد خاضعا لقوى أخرى تحدث في هذه الحالة ثورات شعبية وانتفاضات وتسود حالة الفوضى عدم الاستقرار وهو ما يمثل الحالة الليبية، والتي تؤكد على أن أزمة الهوية فيها هي قبل كل شيء أزمة حرية ووعي وحوار توافقي أي بمعنى أنها أزمة مواطنة لم تتبلور ونظام سياسي عاجز عن تحقيق الاندماج الاجتماعي. (صادق، 1998)

3. الدور الداخلي للقبيلة في ليبيا

تعتبر القبيلة متغير حيوي في تركيبة المجتمع الليبي حيث تسهم في إحداث التوازنات على مختلف الأصعدة داخل كيان الدولة، فإقصائها أو تهميشها يخلق حالة من اللااستقرار ويحدث خلل في استكمال عملية البناء في مرحلة ما بعد الجماهيرية. لعبت القبيلة دور في تاريخ ليبيا من خلال مساهمتها في معركة التحرير والاستقلال من المستعمر الايطالي إلى حيث إعلان الاستقلال 1951، لتأتي بعدها مرحلة الجماهيرية أين ارتكز القذافي على القبائل الموالية له لتوفير الحماية وتوظيفها في تحقيق سياسته على مر أربع عقود من فترة حكمه. واستمر دور القبيلة على الصعيد الداخلي أين لازالت تشكل الحلقة المفقودة في استكمال المسار الديمقراطي الذي تحاول السلطة القائمة تجسيده عبر بناء مؤسسات مدنية تعبر عن دولة حديثة. (بغداداي، 2000، صفحة 204)

1.3 المسار التفاعلي للقبيلة الليبية بين الماضي والحاضر:

لعبت القبيلة دورا ايجابيا في الحقبة الاستعمارية من خلال مد المساعدة والدعم الإنساني لأفرادها المقاومين وتوفير غطاء الحماية من سياسته، ضافة إلى تنظيم المقاومة الشعبية المسلحة عبر حملات تضامنية عديدة أدت لتوحيد صفوف المقاومة وما ساعد في الأمر الأثر الذي تركته الحركة السنوسية لحركة ذات بعد إيديولوجي وديني في توحيد المجتمع روحيا. (شرقية، الصفحات 18-21)

بعد الحرب العالمية الثانية في عهد الملكية حاول صناع القرار تشكيل دولة مدنية تتجاوز المعطى القبلي وتأثيره على الحياة السياسية والاقتصادية، غير أن الخصوصية القبلية للمجتمع الليبي شكلت واقعا اجتماعيا لا يمكن إلغائه في إطار بناء دولة حديثة. إذ كانت هي المحدد للتوازنات السياسية والاجتماعية والتحالفات الداخلية والخارجية، حيث وجدت النخب السياسية نفسها أمام حتمية إعادة توظيف القبيلة خاصة باعتبارها خزانة انتخابيا هاما بعد أن كانت حاربت وجودها في بداية تأسيس الدولة الليبية الحديثة. وهو ما يعكس صعوبة التخلي عن القبيلة في تكوين الدولة الليبية منذ الاستقلال وحتى المراحل اللاحقة.

أما في عهد الجمهورية تميز المشهد السياسي بالنفوذ القبلي ذلك بالرغم من الطابع الغير الرسمي لهذه التشكيلات، أين كان نظام القذافي محاط بهيكل سياسية من 'المؤتمر الشعبي' من جهة و'اللجان

الشعبية' من جهة أخرى على غرار 'روابط شبان القبائل' في طرابلس. وعمد القذافي لتأسيس 'النوادي القبلية' لاحتواء المطالبات المناطقية المحلية للحيلولة دون تطورها لاحتجاجات فأصبحت بذلك هذه النوادي أداة النظام لمراقبة المعارضة. (شرقية، صفحة 25)

عرفت سياسة القذافي وتحركاته استغلال وتوظيف صريح للقبيلة في ظل تقييد أي تنظيم مدني آخر، حيث تبني القذافي علاقات مع هذه المجموعات على أساس الخصوصية القبلية من خلال العمل على اختراق المجموعات النافذة وإثارة التنافس القبلي بتقديم الامتيازات المادية والمعنوية لبعض القبائل الموالية له على حساب باقي القبائل، الأمر الذي أثار خصومات داخل وبين القبائل وهو ما سهل التحكم فيها وضمان ولائها، وجعل القبيلة تتطلع إلى القوة سواء في داخلها أو خارجها حتى ما قبل الانتفاضة الشعبية. فالهدف من سياسة القذافي إبقاء الحكم والسيطرة وليس تحقيق التنمية، وكان ذلك بصفة خاصة بالتمسك مع أعيان القبائل بتوظيفهم لامتصاص أي أصوات مناهضة لسياسة القذافي بمعنى أن القبيلة جسدت جزءا من دواليب الحكم لاحتواء التناقضات بين الدولة والمجتمع. (صفار، 2011، صفحة 19)

شكلت القبيلة مركز الفكر الاجتماعي في ليبيا بالرغم من تعاقب أنماط الحكم من نظام استعماري ملكي فجماهيري فكانت المحرر من الاستعمار ومخططاته بعدها شكلت ركيزة التوازنات السياسية والاقتصادية رغم محاولة إقصاء دورها لتتجسد كحتمية يفرضها الواقع الليبي بحكم دورها الفعال في فترة القذافي.

لطاما لعب المعطى القبلي أدوار في عملية تماسك المجتمع أو انقسامه، حيث تحولت ليبيا بعد سقوط القذافي لبلد غير مستقر تفرقه التنافسات السياسية والإيديولوجية بحيث أفضت سياسة القذافي إلى قتل ثقافة التنظيم المؤسسي في الفكر السياسي الليبي، مما أسفر عن تغييب شامل لمؤسسات الدولة وبذلك غاب الشعور بالانتماء للمجتمع والدولة وهذا بفعل تغليب المنطق القبلي. ما اضطر قادة المرحلة الانتقالية للاهتمام بالظاهرة القبلية والحزبية على حساب تفعيل المسار الديمقراطي كأولوية في إطار الدولة الحديثة . وفي ظل استمرارية حالة الانقسام التي تخيم على المشهد السياسي الليبي نتيجة فشل إيجاد أرضية مشتركة تحقق التوافق الوطني بين الفرقاء الليبيين. (الصواني، 2013، صفحة 200)

2.3. النسيج القبلي وإرهاصات الانتقال لدولة مدنية:

بالرغم من طرح عديد مشاريع الوفاق الوطني من قبل قادة المرحلة الانتقالية لإيجاد بيئة مشتركة تؤسس لعملية البناء الوطني الليبي وتحقيق الأمن والاستقرار للبلاد، غير أن هذه المبادرات لا تزال دون المستوى المطلوب خاصة في ظل سمو الهويات التي تمثلها القبيلة عن الهوية الوطنية. والتي يعتبرها الباحثون قيد التكوين مما يجعلها أقل تأثيراً أمام الولادات الفرعية، ما يفسر استمرارية الفكر القبلي الذي كرسه القذافي في المرحلة الانتقالية.

وعلى هذا الأساس لا يزال المعطى القبلي بظهوره واختفائه بصغره وكبره أهم القضايا المحورية في المعادلة التي ستحدد مستقبل دولة ليبيا المنشودة، بحيث تمثل القبيلة امتيازاً وتحدياً في نفس الوقت حسب طريقة توظيفها، إذ أنها يمكن أن تمثل ركيزة التحول الديمقراطي بفضل تركيبة القبيلة وخاصيتها بالقدرة على احتوائها أفرادها وإخضاعهم لقوانين الدولة وحملهم على حماية مؤسساتها، في حين أن المبالغة في إعطاء فكرة النفوذ للقبيلة من شأنه أن يشكل تحدياً وعائقاً أمام جهود بناء مؤسسات ليبيا الحديثة خاصة في حالة إقصائها أو تهميشها. الأمر الذي يدفع بالصراع القبلي على السلطة ومحاولة الظفر بمكانة سياسية ونفوذ اجتماعي أكثر لقبيلة دون أخرى. وبالتالي يصبح المجال مفتوحاً أمام توغل الفكر القبلي على الساحة السياسية والذي بدوره يتناقض مع متطلبات بناء دولة مؤسسات، فالمعادلة المطروحة هنا تكمن بين منطق قوة ونفوذ القبائل على حساب نفوذ شرعية مؤسسات الدولة لاسيما في ظل انتشار الميليشيات القبلية وغياب مؤسسات أمنية رسمية تحقق الاستقرار الداخلي. (ثروت، 2017، صفحة 11.25)

فمشكلة تحقيق وفاق وطني يعود لمخلفات نظام القذافي الذي سعى لتشكيل طبقات سياسية منفصلة عن المجتمع ما خلق نوعاً ما من فقدان الثقة بين المواطن والسلطة القائمة، حيث أدت الاختلافات بين الشعب الليبي إلى التباين في الولاءات وتعدد التشريعات وهو ما غذى الانقسام المجتمعي والسياسي، وأثر سلباً على مسار تحقيق مصالح وطنية وتغليب البناء الوطني الموحد خاصة في ظل امتلاك أطراف الأزمة لكثائب مسلحة خاصة بها. ما يجعل من العمل السياسي مرهوناً بالتهديد العسكري وبصعب توحيد الشعب الليبي تحت سلطة مركزية مهيمنة. وهذا الأمر كذلك أثر على الجهود الدولية

والإقليمية لإيجاد صيغة توافقية بين الفصائل الليبية لاسيما بعد تكوين هيئات رسمية منبثقة عن اتفاق الصخيرات والتي اسندت لها كافة الصلاحيات، غير أن ممثليها لم يحظوا بالتوافق والإجماع الوطني. ومن هنا فأبرز تحدي هو بناء مؤسسات سياسية تحظى بإجماع كافة الفرقاء الليبيين وإشراك القبائل دون إقصاء ليكون بذلك أساس الدولة الحديثة توافق ليبي- ليبي بعيدا عن كل التوازنات والتجاذبات الخارجية. (رامي، 2018، الصفحات 07-09)

4. المعطى القبلي في ظل تجاذبات القوى الإقليمية:

1.4 جدلية استقلالية القرار السياسي للقبيلة الليبية:

في ظل تصاعد الصراع الداخلي الذي يؤدي لتعزيز نفوذ زعماء القبائل والعشائر الليبية عن طريق السيطرة على مناطقهم القبلية وتوجيهها حسب توجهات زعمائها، ترسخ بالضرورة منطق تحويل هذه المناطق إلى دول قبلية صغيرة متناحرة مع بعضها البعض ضد بعضها البعض. وفي المرحلة الراهنة من الصعب تحقيق استقلالية القرار الليبي المعبر عنه سيادته كدولة في ظل عديد التدخلات والتجاذبات الإقليمية والدولية وفي ظل وجود حكومتين تمثلان سلطتين متوازنتين ما يثير الخلافات داخل المعارضة ويشعل نقمة المجتمع الليبي. (عمر م.، بلا تاريخ)

في محاولة لمنع الانزلاق لحرب أهلية تجرى عن مفاوضات ولقاءات ترعاها أطراف دولية تارة وهيئة الأمم المتحدة تارة أخرى بين الأطراف المتصارعة والمتحالفة مع الحكومتين المتنافستين في غرب وشرق البلاد، واحدة في العاصمة 'طرابلس' التي استولت على مجموعة من الوزارات بفضل تحالف قبائلي داخلي يضم مصراته الإسلامية وقبائل أخرى مدعومين بميليشيات مسلحة، والحكومة الأخرى مقرها "طبرق" ويهيمن عليها أنصار حفتر الفيدراليون. وإجمالا فكل فصيل سواء من القوات الليبية الرسمية وغير الرسمية في حالة الحرب مع بعضها البعض من أجل تحقيق السيطرة والنفوذ، خاصة في المناطق النفطية حيث يتواجه الجانبان عبر عدة خطوط انتشرت وتناثرت عبرها قذائف الدبابات وآثار القنابل كل ذلك محوره لمن الأحقية بشأن الانتفاضة 2011.

تعد مسألة الانخراط في دائرة السلطة والنفوذ في ليبيا غير محصورة في تيار واحد يمثل قبيلة أو تحالف قبلي بل يتحقق عبر خمسة عناصر سواء بشكل مستقل أو عبر تحالفات مصلحة وهي السلاح والمال والتوجه إضافة للإعلام والدعم أو الولاء للخارج على حساب الداخل. (أحمد، 2015، صفحة 55) وفي خضم الظروف التي تعيشها ليبيا تعد مسألة بناء مؤسسات سياسية تحد تواجه سلطة القرار في ليبيا بالاحتكام إلى ضعف البنية السياسية وتفشي الفوضى وعدم الاستقرار وكذا الأدوار الإقليمية والدولية التي استغلت مسألة ضعف الهوية الوطنية وتحذر الولاء القبلي على حساب الدولة الوطنية. وفي نفس الوقت نجد أن الخطر الأكبر توغل الإرهاب للوسط الليبي ما زاد المشهد الأمني تعقيدا بالاستيلاء على بعض المناطق مستغلا الفراغ السياسي الأمني.

مما سبق يتضح لنا أن الصراع القائم جوهره القرار السياسي المبني على الانتماء القبلي بحيث يحاول كل طرف إقصاء الآخر غير تحالفات قبلية داخلية ودعم خارجي بالمليشيات والعتاد العسكري خاصة إذا تعلق الأمر بمنطقة ذات خصوصية جيوسياسية تحظى باهتمام دولي. فالأمر متعلق بتوجهات سياسية للقبائل تفتقر لعناصر مشتركة على النحو الذي يعمق في الهوية الفرعية واستمرارية النزاعات الداخلية، بعيدا عن طاولة الحوار التي من شأنها تحقيق التوافق في الرؤى لتحقيق وحدة داخلية بإرادة جماعية بعيدا عن منطق فرض القوة من الخارج. (المغربي، 2005، صفحة 35)

إن الانتماء للقبيلة يمثل هوية الفرد الليبي ويحدد علاقته بالخارج، فمؤسسات القبيلة تلعب دورا مهما في توفير النظام في ظل الفراغ السياسي، فمعظم ممثلي المجالس المنتخبة سواء في المجلس الوطني الانتقالي أو المؤتمر الوطني ينتمون للقبائل المسيطرة في عهد الجماهيري، فهذا التمثيل من شأنه إحلال السلم الأهلي وتجسيد مصالح وطنية إلا أنه لا يتوافق مع الأطر النظرية للديمقراطية باعتبار أن الممثل الليبي لا يستوعب العمل الديمقراطي.

إذا أصبح من الضروري تفعيل دور مجالس القبائل باعتبار أنها آلية مهمة لإحلال السلم الأهلي على اعتبار أن القبيلة لها أسس وتقاليد متعارف عليها في حل المشاكل والخلافات بينها وبين باقي القبائل دون أي تدخل أو املاءات خارجية أو دون أي حاجة لعسكرة القبائل، وكآلية لذلك وجب على تلك

المجالس تفعيل العدالة الانتقالية ورفع الحماية عن أفراد الميليشيات المتحاربة ومحاسبتها لمنع استمرار الصراع الداخلي ودحر التواجد الأجنبي. (المغربي، 2005، صفحة 40)

2.4 القبليّة بين توازنات المحور الإقليمي الشرقي والغربي:

لم يقتصر التدخل الخارجي في ليبيا على فترة الثورة الشعبية أين تدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي، بل امتد ليأخذ منحني خطيرا يعد أكثر تعقيدا في ظل هشاشة الساحة الأمنية الليبية واستبدالها بميليشيات مدعومة خارجيا، لتصبح بذلك ليبيا ساحة للتنافس والتجاذب بين قوى و فواعل إقليمية ودولية كل منها يحاول تحقيق مكاسب إستراتيجية عن طريق تدعيم أحد الفصائل الليبية.

بالنسبة للفاعلين الإقليميين على الساحة الليبية نجد الأطراف الليبية انقسمت إلى كتلتين رئيسيتين: الكتلة الغربية التي يدعمها المحور الإقليمي القطري التركي والكتلة الشرقية تدعم المحور الذي يضم كل من السعودية، مصر والإمارات. وقد شكل هذا الدعم سببا لتأجيج الصراع الليبي وزيادة حدة الانقسامات السياسية والاجتماعية خاصة مع استمرار تسليح وعسكرة القبائل الليبية المتناحرة على الصعيد الداخلي. فبالنسبة لمصر ينبع دعمها لحفتر من خطر التهديدات المباشرة لمصالح إيديولوجية وعسكرية مشتركة بين 'حفتر' والرئيس 'السيسي'، حيث كان 'حفتر' حليف طبيعيا للقاهرة نظرا لقرب موقع قواته من الحدود المصرية. إضافة إلى أمل مصر في استمرار إمدادها بالنفط المدعوم الذي اعتمدت عليه منذ حرب الخليج في محاولة لكسب دعم اقتصاد ليبيا المستقرة للاقتصاد المصري المتعثر. (زياد، 2014، صفحة 83) ، أيا تكن التحركات المصرية المحتملة تجاه ليبيا فإن من الماكّد ان ماتشده ليبيا حاليا يشكل عبئا إضافيا على الأمن المصري و يثقل كاهل السلطة المصرية المحمل أصلا بكثير من الازمات و يضع في نفس الوقت مصر ما بين خطر تنظيم الدولة في سيناء شرقا و خطره في ليبيا غربا، وهو ما يشكل إخاكا للدولة المصرية المثقلة بالازمات الاقتصادية و السياسية و الأمنية. و يبدو أن الخيار المتبقى للنظام المصري هو دعم الخليفة حفتر بالسلاح ليتكفل بمواجهة ما تعتبرهما مصر خطرا عليها من جماعة الإخوان المسلمين المتحالفة مع قوات فجر ليبيا و تنظيم الدولة. و في نفس الوقت المضي في العمل المشترك مع الامارات و السعودية في اطار ما يعرف بالتحالف العربي المشترك. أما الإمارات العربية المتحدة فقد

كان إستراتيجيتها أبعد من ذلك لتجد في ليبيا جزء أساسيا من النظام الإقليمي الذي تسعى أبو ظبي لإنشائه، وذلك عبر سيطرتها على ممرات الشحن المتدفقة للبحر الأبيض المتوسط إضافة إلى اهتمامها بمواردها الطاقوية واستغلال حاجتها لإعادة الإعمار ليشكل ذلك فرصة سانحة وجب استغلالها. وترى الإمارات المتحدة على غرار مصر أن المواقف السياسية و الأسلوب العسكري لحفتر مكمل لرؤيتها ، بحيث سعت عبر دعمها اللوجستي والإعلامي لإيصال 'حفتر' لسدة الحكم لتقدم ه الدعم اللوجستي و العسكري للسيطرة على العاصمة طرابلس وهو ما جعل العملية العسكرية لحفتر متواصلة رغم اتفاق القوى الدولية على الهدنة و عقد مؤتمر برلين و الذي جاء التأكيد فيه على حظر ارسال الاسلحة لليبيا. من هنا يتضح ان الامارات تمكنت من فرض تقبل وجودها في ليبيا على المستوى الدبلوماسي الدولي و في الوقت نفسه تواصل دفعه على المستوى العسكري. فللامارات العديد من المصالح في الحرب الليبية و تعتبر اكثرها اهمية سلسلة الموانئ البحرية الي تسيطر عليها، في اطار استراتيجية اماراتية ترمي الى بناء مجموعة من الموانئ حتى تصبح جزءا من مشروع الحزام و الطريق الذي ستجنزه الصين لتصبح شريكا لا غنى له في انجاح هذه المبادرة، خاصة وانهم يعتبرون ان القوة الصينية ستكون الاكثر تاثرا في المستقبل على حساب الهيمنة الامريكية المزعومة. اتخذت السعودية مسارا مخالفا عن باقي القوى الإقليمية للتأثير على الفصائل الليبية حيث أدركت أن الرعاية المالية كأسلوب تقليدي لتحقيق النفوذ لا ينفع اتجاه ليبيا الغنية بالنفط. حيث ركزت بدلا من ذلك على أسلوب السلطة الدينية و استندت في ذلك على النمو المتسارع للجماعة المدخلية ، لتلعب دورا في الأجهزة الأمنية لحفتر والمؤسسات الدينية الليبية. كل ذلك كان بهدف تحويل الهوية الاجتماعية والثقافية لليبيا إلى أخرى قابلة للتحالف. (مجموعة باحثين، 2020، صفحة 11) . و سعت السعودية لتأسيس تحالف بين انصار التيار المدخلي و الجماعات السلفية في مدينة مصراتة، و هو ما من شأنه ان يكرس مكانة السعودية كصاحبة مصلحة جيوسياسية في ليبيا. من جهة اخرى و على صعيد التنافس في الدور الاقليمي نجد ان النشاط المتعاظم للسعودية في الشأن الليبي يمكن تبريره برغبتها في مواجهة تدخل تركيا العسكري لصالح حكومة الوفاق الوطني، وفي سعيها للإضطلاع بدور دبلوماسي طويل الامد في الازمة الليبية. و تنظر السعودية الى مساعدات انقرة العسكرية الى طرابلس تزامنا و

عمليات التنقيب المشتركة عن الغاز التي تقوم بها تركيا على انها تهديد للاستقرار الإقليمي. كما عززت السعودية دعمها العسكري لتعزيز قوة الخليفة حفتر في محاولة لفرض واقع جديد المتمثل بتنامي دعم المعسكر العربي لحفتر بقيادة السعودية بعدما فرضت تركيا نفسها شريكا في حل الازمة، فالخلاف بين انقرة و الرياض سببه شخصي بسبب الدور الذي ادته تركيا في ازمة مقتل الصحفي خاشقجي و رفض انقرة كافة الوساطات لاجلاق ملف القضية، الامر الذي دفع ابن سلمان التعاقد مع دول اوروبية حول صفقات سلاح لصالح حفتر و تزويد ميليشياته بالعتاد اللازم لتقزيم الدور التركي في الازمة الليبية او على الاقل عدم اداء اي دور مؤثر.

عززت تركيا علاقتها مع الجماعات والقبائل في الغرب الذي تكمن فيه مصالحها الاقتصادية الرئيسية، حيث لعبت دورا متغيرا لكنه متزايد في ليبيا ووطورت مصالحها هناك. في البداية كان تحركها مدفوع بالرغبة في التقيد بالعقود التي أبرمتها مع ليبيا 2011 حوالي 15 مليار دولار بعدها حولت إستراتيجيتها وعززت نفوذها عبر دعم الإسلاميين السياسيين ، ما يفسر اعتبار تركيا أحد البلدان النادرة التي يمكن للبيين السفر وإقامة الأعمال التجارية فيها واللجوء إليها وقت الحاجة. كما يرى البعض ان الدعم التركي للميليشيات المسلحة التابعة لفايز السراج تلعب دورا رئيسا في تردي الوضع الامني و حالة الفوضى، كما تسبب دعمه لهته الجماعات في عرقلة جهود الجيش الليبي لتحرير العاصمة من الميليشيات و غيرها للظفر باكبر قدر من الغنائم البيية. وهو ما زاد من تعقيد اوضاع الليبي بل امتد ذلك حتى دول الجوار. أما قطر بعدما كانت أحد اللاعبين الإقليميين البارزين بعد سقوط 'القذافي' عبر تقديمها الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي للثوار، وتراجع تدخلها بعد تولي الأمير 'تميم' السلطة وجاء كحصيلة لتراجع هذا التدخل هزم الجيش الوطني الليبي لعدد الجماعات المدعومة من طرف قطر. أما باقي الإسلاميين الليبيين ربطو علاقتهم بقطر بالجمال المالي حيث استثمروا في مجال الإعلام فمحطات التلفزيون والمواقع الالكترونية بهدف محاربة 'حفتر' في الحرب الدعائية في ليبيا. أما في السنوات الأخيرة دعمت قطر جهود الأمم المتحدة للوصول لحل سلمي للنزاع الليبي و من جهة اخرى و بناء على الزيارات المتعاقبة للساسنة الليبي لقطر اخرها كان زيارة الديبة يوحى لتطور الدور القطري في ادارة الازمة الليبية، حيث انه

يجري الحديث حول تكتل ثلاثي بين قطر و مصر و تركيا يهدف لايجاد تسوية سياسية للوضع الليبي بناء على اشراك القوى المحلية و الجلوس على طاولة الحوار الليبي_الليبي. فقطر كدولة نفطية تهمها المصلحة الاقتصادية في ليبيا بشكل خاص و يمكنها من خلال ارتباطاتها بعدد من التيارات و التنظيمات السياسية الليبية ان تخلق نوعا من التوازن مع الاطراف السياسية الاخرى.

5. خاتمة:

يعتبر المعطى القبلي مهم في التركيبة الاجتماعية والتفاعلات السياسية الليبية بحيث تجذر هذا الفكر عبر تاريخ ليبيا جعل الأفراد أكثر انتماء وولاء لشيخ القبيلة وسياسته وأكثر تقيدا بقوانينها. وهذا ما يجعل دور الدولة ومؤسساتها في تراجع وسط غياب للثقافة الديمقراطية وترسيخ المناطقية والقبلية، فمن خلال تتبع مسار تأثير هذا المعطى القبلي على الساحة السياسية الليبية رغم تغيير أنماط الحكم في ليبيا وكذا دراسة تدخل القوى الإقليمية في الشأن الليبي حتى بعد الإطاحة بحكم القذافي. بعيدا عن مزاعم نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان التي لطالما بررتها هذه القوى تدخلاتها في الشأن الليبي فإن الواقع يظهر حقيقة الأطماع الاقتصادية والتحالفات السياسية والعسكرية لبناء قوة صاعدة وتحقيق نفوذ سياسي أكثر في المنطقة ومما سبق من طرح و تحليل للأفكار الاساسية للظاهرة القبيلة و إشكالية ولائها الداخلي والتصادم بالاستقطاب الإقليمي يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. تنامي تأثير المعطى القبلي في البنية الاجتماعية لليبيا خلال جميع فقرات تاريخها لدرجة اعتباره مؤسسة رسمية.
2. غياب البنية المؤسساتية للدولة في عهد القذافي ورث فكرا قبليا وثقافة مناطقية.
3. إن المعطى القبلي وتنوعه اثر على البناء الديمقراطي لليبيا من خلال تعميق هوة الانقسام لدى مكونات الشعب وتغليب الهوية الفرعية على الوطنية والولاء القبلي على الولاء للدولة.
4. تعتبر المصالح الإستراتيجية هي المحرك الأساسي لتدخل الدول في الشأن الليبي بعيدا عن تحقيق ديمقراطية وتنمية اجتماعية.

5. التدخل الخارجي لعب دورا في تغذية وتعقيد الأزمة ما أعاق عملية استكمال مشروع دولة مؤسسات مبنية على أسس قانونية.

التوصيات:

تجدر الإشارة إلى أن العقلية القبلية للمجتمع الليبي وتجذر الولاء تستلزم سنوات من الإصلاح الثقافي والمجتمعي للوصول إلى مرحلة الحوار وتقبل الطرف الآخر ومعه بداية التوافق على بناء دولة ذات أسس ديمقراطية ومنه بطرح بعض التوصيات:

1. الحاجة لتشكيل نخبة مستقلة سياسيا ملزمة بمتطلبات الشعب الليبي ومعبرة عن مصالح الوطن ومستعدة لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية.
2. تجاوز الانتماءات القبلية لصالح الانتماء الوطني وترجمة ذلك في توافق وطني عملي تجسيد إستراتيجية دولة حديثة.
3. العمل على بناء مؤسسات تستوعب كافة المكونات الاجتماعية والثقافية في ليبيا.
4. إعادة تفعيل وتشكيل مؤسسات أمنية لحماية للفرد الليبي وسيادة الدولة.
5. إعادة بعث الثقة بين القبائل من جهة وتحقيق التسامح السياسي بين القبائل والسلطة القائمة.
6. إبعاد التدخلات الإقليمية والدولية من الساحة الليبية ووقوف الليبيين صفا واحد ليكون حل الأزمة ليبي -ليبي.

قائمة المراجع:

1. Antonio, M. (2018). *libyc in transtion humon mobility intermoyional conflit ned stote loulding. Mfrique orente.*
2. إبراهيم شرقية. (بلا تاريخ). إعادة أعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية. مركز بروكنجر.
3. التلع رامي. (2018). الجماعات المسلحة في ليبيا : التنافس في الولاء للدوحة وأنقرة . مجلة الرصد.
4. العزاوي جعفر عمار. (بلا تاريخ). الثورة الليبية: التحريات بعد 2011. المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

5. إيمان أحمد. (2015). *عوائق الحوار الليبي وموقف الإخوان المسلمين*. القاهرة : المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية .
6. بتقة نورالهدى. (2017). المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط القذافي. مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم.
7. صمويل هنتغتون. (2005). *من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية*. سوريا: دار الرأي للنشر.
8. طارق الحيان. (2010). *القبائل الليبية ودورها في تقرير مصير البلاد*. تم الاسترداد من <http://ar.islanuway.net/artiele/9077>
9. عاشور عمر. (2011). *الدولة الفاشلة في ليبيا*. السياسة الدولية، 185.
10. عبدالسلام إبراهيم بغدادي. (2000). *الوحدة الوطنية الداخلية ومشكلة الأقليات في إفريقيا*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. (51). *لدراسات الدولية*. أبعاد تعتبر النظام السياسي في ليبيا. (s.d). عبيد، م. ح.
12. عز الدين ثروت. (2017). *قطرات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلية ودور دول الجوار*. القاهرة : المركز المصري للأبحاث والدراسات الاستراتيجية .
13. عقل زياد. (2014). *عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية*. السياسة الدولية.
14. علي خليفة الكواري. (1995). *مسألة الديمقراطية في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. مجموعة باحثين. (2020). *تصاعد الدور الخارجي في ليبيا، الأسباب والخلفيات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
16. محمد زاهي المغربي. (2005). *الدولة المجتمع في ليبيا*. طرابلس: دار عراجين للنشر.
17. محمد صفار. (2011). *إدارة مرحلة ما بعد الثورة*. السياسة الدولية (184).
18. محمد عمر. (بلا تاريخ). *دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وآثارها*. تم الاسترداد من <http://www.csds-coter.com/article>
19. منصف الوناس. (2019). *إلى أين تسير ليبيا أو ماهي انعكاسات ذلك على الوضع التونسي*. تونس: مركز الدراسات المتوسطة والدولية .
20. ناصر جويده خلف خلف. (2011). *التوازن العربية في الميزان*. القاهرة: مكتبة الوفاء الحقوقية.

21. نداء مطشر صادق. (1998). *التخلف الحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية*. ليبيا: منشورات
جامعية قاربونس.
22. يوسف محمد جمعة الصواني. (2013). *ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة*. بيروت: مركز الوحدة العربية.